



قرار وزير الإقتصاد والتجارة

رقم (454) لسنة 2022م

بقرار حكم بشأن تنظيم السلع بصحبة المسافر

وزير الإقتصاد والتجارة

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في 03/08/2011م وتعديلاته.
- وعلى الإتفاق السياسي الليبي الموقع بتاريخ 17/12/2015م.
- وعلى قانون النظام المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن وتعديلاتهما.
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010م بشأن إصدار قانون علاقات العمل ولائحته التنفيذية.
- وعلى القانون رقم (23) لسنة 2010م بشأن النشاط التجاري واللوائح التنفيذية الصادرة بمقتضاه.
- وعلى القانون رقم (10) لسنة 2010م بشأن تنظيم الجمارك.
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (188) لسنة 2012م بإصدار اللائحة التنفيذية للكتاب الثامن من قانون النشاط التجاري رقم (23) لسنة 2010م بشأن الأحكام المنظمة للتصدير والاستيراد.
- وعلى قرار مجلس الوزراء بحكومة الوحدة الوطنية رقم (235) لسنة 2021م بشأن اعتماد الهيكل التنظيمي واختصاصات وزارة الإقتصاد والتجارة وتنظيم جهازها الإداري.
- وعلى قرار وزير الإقتصاد والصناعة رقم (59) لسنة 2019م بشأن تنظيم السلع بصحبة المسافر.
- وعلى قرار وزير الإقتصاد والتجارة رقم (14) لسنة 2022م بشأن التنظيم الداخلي لوزارة الإقتصاد والتجارة.
- وعلى كتاب رئيس مجلس الوزراء بحكومة الوحدة الوطنية رقم (210) م ر - 22 (خ) المؤرخ في 07/04/2022م بشأن تكليف وزير بتسيير مهام وزارة الإقتصاد والتجارة.
- وعلى مقتضيات المصلحة العامة.

قرار

مادة (1)

تعديل المادة الأولى من قرار وزير الإقتصاد والصناعة رقم (59) لسنة 2019م والمشار إليه في ديباجة هذا القرار بحيث تكون على النحو التالي:
يجوز للمسافر عند مغادرة الأراضي الليبية اصطحاب بعض السلع بما لا يتجاوز قيمته (5,000 خمسة آلاف دينار ليبي)



